

■ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠١ ■

سرور في مؤتمر صحفي:

إبطال عضوية أي نائب يحمل جنسيتين وضوابط تحكم الاستجوابات

كتب - أحمد سامي متولى وأحمد جلال عيسى:

ضمانة لجديته، ولتبع محاولات البعض استغلال الأدوات الرقابية بالتقرب من أعضاء الحكومة، وأكد رئيس المجلس أن اللجنة التشريعية بالمجلس تتولى نظر جميع الطعون التي ترد إليها خاصة تلك المتعلقة بالأخطاء المادية في حساب النتيجة، مشيراً إلى قيام المجلس بالتحقيق في طعن النائب السابق عصام راضي وإلى عدم وصول طعن النائب السابق عبدالرحيم الغول للمجلس بعد.

وعن كيفية إعادة الانتخابات في دائرتي الظاهر ويلقاس وما إذا كانت ستتصر على من سبق لهم الترشيح في الانتخابات التي حكم القضاء ببطلانها أم أن الدائرة ستفتح أمام الجميع مرة أخرى، قال رئيس المجلس إن وزير الداخلية هو الذي سيصدر قراراً بذلك يحدد فيه كيفية إجراء الانتخابات في الدائرتين مؤكداً أن المجلس لا يريد التدخل في هذا الشأن.



فتحي سرور

أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب أن المجلس لن يتوانى في إبطال عضوية أي نائب يثبت أنه يحمل جنسيتين أو لم يؤد الخدمة العسكرية، مشيراً أنه سيعتد بأي دليل على أي العضو يحمل جنسية مزدوجة حتى لو كانت صورة شهادة الجنسية بصرف النظر عن رفع دعاوى قضائية.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس بمقر البرلمان بمناسبة بدء أعمال الدورة البرلمانية الجديدة حيث أكد من خلاله الدكتور سرور أنه ليس هناك أحد فوق المسألة، وليس هناك أحد فوق القانون. وقال إن المجلس وضع عدداً من الضوابط التي تحكم الأداء وترتقى به خاصة فيما يتعلق بالاستجوابات وأن اشتراط هيئة مكتب المجلس على المستجوب لتقديم المستندات محل الاتهام الموجه للحكومة لا يعد تقييداً للاستجواب بل